محلات بيع الغاز..

محور الشر القادم من الأحياء السكنية

أصبحت محلات بيع الغاز المنزلي (بعبعاً) يثير مخاوف المواطنين بسبب وجودها وسط الأحياء السكنية وتزداد المخاطر مع تداول وبيع اسطوانات غاز تالفة وغير مطابقة للمواصفات تهدد حياة الناس.. خاصة أولئك الذين يسكنون بجوار معارض ومحلات بيع الغاز إذ يشكون من مخاطر هذه المحلات خاصة وأنها لا تتسلح بوسائل الأمن والسلامة الكافية في حالة حدوث انفجار كما أنهم في الوقت نفسه يرون أن نقلها إلى أماكن بعيدة سيكون عملية صعبة في الحصول على هذه الخدمة..

تحقيق/ أمل عبده الجندي

محمد أبو طالب أعرب عن قلقه المستمر من وجود معرض للغاز بجانب بيته يقول لا أنكر خوفي الشديد من أي حادث أو انفجار قد يحصل داخل المعرض خاصة وأن العاملين في المعرض يقومون بالتدخين المستمر استهتاراً منهم بحجم الكارثة التي قد تحدث إذا تسرب الغاز وقال حاولنا أن نتحدث إلى صاحب المحل الذي يسكن فوق معرض الغاز بأن لا يؤجر محله لبيع الغاز إلا أنه رفض ذلك وقال كل شيء قضاء وقدر وأنا بحاجة الإيجار العائد من المستأجر.

أحمد عبد الغني 27- عاماً يعمل في بيع الغاز في العاصمة صنعاء يقول: لي أكثر من ست سنوات وأنا أعمل كبائع لاسطوانات الغاز في هذا المحل الذي تتصاعد منه روائح الغاز وغير المؤهل صحياً ولا بيئياً ولا حتى أمنياً كي يبقى الشخص فترة طويلة على أعصابه لأن القلق والخوف يلازمني خوفا من أي انفجار لا سمح الله سيخلف ضحايا في الأرواح والمنشآت، ويضيف: للأسف نتيجة لهذه العشوائية الحروقات المخلة لشروط الأمن والسلامة في هذه المحلات وعدم الرقابة على أصحاب المحلات أصبت بالربو المزمن وتقرحات على جسدي وظهور بثور عديدة متقيحة في مناطق مختلفة من الجسم الأمر الذي اضطرني إلى مغادرة هذه المهنة.

عبد الله صلاح هو الآخر يأمل بوجود معارض غاز كبيرة نموذجية تتوفر بها وسائل الأمن والوقاية والإرشادات الواضحة والطفايات الكبيرة لتلافي أي خطأ يتوقع حدوثه وبأماكن بعيدة غير ملاصقة للمنازل وتكون في أماكن مفتوحة للتهوية ومقبولة من ناحية السعة والشكل، لأننا ما نراه في الوقت الراهن ليست معارض وإنما غرف مغلقة لتخزين القات وشرب السجائر بل وحتى أجزاء منها للطبخ..!!

أما المخاطر التي قد تنشأ عن حدوث أخطاء في هذه الأماكن فهي كبيرة وكارثة خصوصا على المقاس

الدكتور صالح الحيضاني مدير مركز الحروق واستشاري جراحة التجميل والحروق بالمستشفى الجمهوري أشار إلى أن معظم حالات الحروق في المستشفى من 60 – 70% سنوياً سببها الغاز حسب الإحصائيات.

وذكر الحيضاني أن مسببات الحريق بالغاز كثيرة منها عدم وجود الرائحة التي من المفروض أن توضع في الغاز حتى تنتبه إليه ربة المنزل وكذلك نوع الأسطوانات وطريقة النقل والتعبئة الخاطئة وقال: إن المادة النفاذة في الغاز غير موجودة بالمعيار الدولي المعروف وذلك لأن تكلفتها باهظ الثمن.

من جهته يقول محمد البوساني مدير عام دائرة الشئون الفنية بشركة الغاز أن هناك (4) مليون اسطوانة تالفة غير مطابقة للمواصفات والمقاييس وهذه المشكلة نعاني منها منذ سنوات لأن هناك اسطوانات تقادمت بالعمر وأخرى دخلت عبر المنافذ الرسمية وعبر التهريب بمواصفات غير مطابقة لوزن المواصفات والمقاييس اليمنية وهي أكثر من 22 نوعا من الاسطوانات المستوردة التي يصل عددها إلى 15 مليون اسطوانة موزعة على جميع المحافظات ، منذ ظهور المشكلة سعينا مع الإخوة في المواصفات والمقاييس إلى أن يتم الحد منها ومعالجتها بإيقاف استيراد الصمامات والاسطوانات لفترة معينة حتى يتسنى لنا حل المشكلة ولكن جوبهنا بالرفض نظراً لدخول اليمن في السوق العالمي وسياسة السوق الحرة وحاولنا أن نستصدر قرارا من رئاسة الوزراء يخول لنا القيام منفردين باستيراد الصمامات والاسطوانات وكذلك تم الرفض.

الصيانة

ويوضح البوساني أكثر بالقول: وفقاً للإمكانيات المتاحة والموازنات المرصودة خصصت المبالغ المرصودة لمواجهة الإهلاك في الأسطوانات الجديدة وسعينا أكثر من مرة مع وزارة المالية لرفع المخصص ولكن خلال الأزمة واجهت الشركة صعوبات كبيرة فاستغلت هذه المبالغ لاستيراد كميات من الغاز لتغطية احتياجات السوق المحلية، ولا زلنا مستمرين بالقيام بعملية الصيانة حيث يتم سنوياً صيانة ما يقارب 100 ألف اسطوانة لتجديدها وتبديل صمام الأسطوانة وكذلك القيام بعملية الإحلال

> **لائحة فنية غير مطبقة.. وسوء الاستخدام يضاعف الحوادث والإصابات**

والاستبدال لكميات تتجاوز سنوياً 60 ألف اسطوانة والتي نقوم بشرائها جديدة من المصنع اليمني للأسطوانات المعتمد من المواصفات والمقاييس.

وتابع بالقول: الخطة الجديدة حالياً تم استئجار أرض من هيئة الاستثمار في المنطقة الحرة لإقامة مصنع للأسطوانات ونحن الآن نقوم بتجهيز الشروط المرجعية وكراسة المواصفات للمصنع، كما أن لدينا خطة لتغيير لون للاسطوانات ليتم تحديد الأسطوانات الجديدة وتحديثها.

الأمن والسلامة

وفيما يتعلق بجوانب الأمن والسلامة في المعارض يقول البوساني نحن نعاني من هذه المشكلة وإن كنا قد وصلنا إلى إعادة تأهيل وتقييم نشاط المعارض وقطعنا شوطاً كبيراً إلا أن هناك معارض تحت منازل وفي أحياء سكنية حاولنا أن نعيد تأهيلها وأن نعدُ مواصفة قياسية للتداول وتحديد مواصفات للمعارض المطلوبة بالاشتراك مع الإخوة في مصلحة الدفاع المدني وهيئة المواصفات ولم يكتب لهذا العمل النجاح نظراً للأزمة السياسية والاقتصادية التي شهدتها اليمن في العامين المنصرمين.

ونفى البوساني عدم وجود مادة «المركبتان» أو التقليل منها وهي المادة المضافة لتمييز الرائحة وقال إنها تضاف بالكمية والقدر اللازم أثناء عملية التعبئة للقاطرات في محطة تحميل القاطرات الرئيسية في صافر أو فيما يتعلق بمصافي عدن أو الغاز المستورد وأن الجهتين المشرفتين على عملية الإضافة هي مصافي عدن في منشأة البريقة وشركة صافر في محطة تحميل القاطرات بصافر وقال إن زيادة هذه المادة في الغاز مضرة لأنها سامة وقاتلة وإن تم تخفيفها فهي أيضاً مضرة وقاتلة لعدم معرفة تسربها.

شروط فنية

أما فيما يتعلق بفتح معارض الغاز يشير عبد الجليل قائد الشوافي مدير دائرة المنشآت بالشركة اليمنية للغاز أن هناك لائحة فنية تحدد آلية عمل هذه المعارض بشروط فنية من حيث المسافة وأن وتوجد فقط في المباني ذات الدور الواحد لابد أن يكون بناؤه مسلح وأن تكون سعة المعرض لا يقل عن 8 متر طولا وأن تكون طبقة الأرضية معزولة بمادة بلاستيكية إلى جانب طفايات الحريق لضمان الأمن والسلامة وأن تكون بعيدة عن ورش اللحام والمطاعم وأي شيء بإمكانه أن يسبب اشتعال.

وقال: لكن نتيجة لاحتكار مادة الغاز في العامين الماضيين وارتفاع سعر الغاز أقبل كثير منهم على فتح معارض بشكل عشوائي دون اللجوء إلى الشركة وهذه مشكلة تواجه الشركة ونحن بصدد معالجتها حالياً للتقليل من المخاطر التي يمكن حدوثها مستقبلا.

وحول مسألة الوعي بمخاطر هذه الظاهرة

يقول مصطفى حسين عطيف مدير إدارة تنسيق الغاز بأمانة العاصمة داخل أمانة العاصمة تحتاج المعارض إلى ترتيب فهناك في صنعاء القديمة مثلاً معارض مخالفة وقد تم إقفال أكثر من معرض لكنه يتم فتح معرض آخر في جهة أخرى كأن تجد معرضاً داخل بقالة، وهذا يدل على عدم الوعي من قبل المواطنين الذين لا يدركون حجم خطورة الموضوع رغم كل الإرشادات الموجودة.

وبالنسبة للاسطوانات يقول أن هناك سوء استخدام يبدأ من المواطن وحتى أثناء التعبئة من الطرمبات الموجودة في الشوارع وكذلك عند التخزين في المعارض، وأن ضبط هذه الأسطوانات التالفة ليست من اختصاص أمانة العاصمة وحدها ولكن تم رفع تقرير إلى رئاسة الوزراء عبر اللجنة الأمنية بالتصور الكامل للمنشآت لتداوله وتولت هذه اللجنة دراسة التقرير المقدم من أمين العاصمة ووضع المعالجات الكفيلة بممارسة أنشطة منشآت الغاز المختلفة في أمانة العاصمة وفقاً للمعايير والشروط واقتراح التصورات والخطوات اللازمة اتباعاً لتصحيح الأوضاع القائمة ورفع النتائج إلى مجلس الوزراء خلال فترة معينة.